

شرابي: المذبحة القضائية الجديدة بدأت بقضاة من أجل مصر



الخميس 12 يونيو 2014 12:06 م

حول قرار إدارة التفتيش القضائي بوقف 18 مستشاراً بعد اتهامهم بالانتماء لحركة "قضاة من أجل مصر"، قال المستشار وليد شرابي - المتحدث باسم الحركة- إن هذا القرار يعتبر مؤامرة مفضوحة حيث صدر من ثلاث هيئات قضائية مستقلة في نفس التوقيت وهم هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية ومجلس الدولة وهذا يعني أن أحد قادة الانقلاب قد رفع سماعة التليفون وأعطى أمر مباشر بإصدار القرار بهذه الطريقة

وأضاف في إحدى فقرات برنامج "مصر الليلة" على "الجزيرة مباشر مصر" أن هناك ازدواجية في المعايير من جانب سلطات الانقلاب في التعامل مع القضاة لكننا الآن في مرحلة تنكشف فيها الوجوه على حقيقتها بمثل تلك الممارسات التي تتم تحت إشراف المؤسسة الأمنية ضد أعضاء الحركة وهم خيرة قضاة مصر، لافتاً إلى أن المذبحة القضائية الجديدة بدأت بأعضاء حركة قضاة من أجل مصر

وأشار "شرابي" إلى أنه في الوقت الذي يُسمح فيه للمستشارة تهاني الجبالي والمستشار أحمد الزند وغيرهما بالتحدث في السياسة والتعبير عن آرائهم وأفكارهم في وسائل الإعلام بكل حرية طالما يصفقون للجنرال ولم يمنعهم أو يحاسبهم أو يوقفهم أحد عن العمل رغم تجاوزاتهم التي تصل أحياناً إلى حد الابتذال والصفاقة، بينما على الجانب الآخر تتم محاسبة المستشار طلعت عبدالله بتهمة واهية وهي تركيب كاميرا داخل مكتبه خلال فترة عمله كنائب عام، ويقوم الآن نبيل صليب بنفس الأمر ولا يحاسبه أو يعاقبه أحد

وقال المستشار محمد عوض -المنسق العام لحركة "قضاة من أجل مصر"- في مداخلة هاتفية إن هذا القرار جاء استكمالاً لممارسات التنكيل التي تمارسها سلطات الانقلاب منذ 3 يوليو، والانتقام من كل المعارضين والرافضين للانقلاب العسكري بشكل لم يحدث حتى أيام الاحتلال الانجليزي على مصر، على حد وصفه

وأضاف أن من يرفض الانقلاب بات في نظر الانقلابيين يمارس جريمة في حين أن رفضنا للانقلاب هو حق علينا وواجب بينما يؤيدو الانقلاب هم من يرتكبون الجريمة ويجب معاقبتهم، مؤكداً أن سلطات الانقلاب تستهدف كل قاض رافض للانقلاب، لافتاً إلى أنه يتم إقصاء واستبعاد كل قاض لديه حس عدالة حقيقي من كل الأماكن والمناصب القضائية المؤثرة، مشيراً إلى أن منظومة العدالة قد تم إفسادها، وأنها تشهد الآن تدهوراً غير مسبوق
الجزيرة